

البكالوريا الجديدة بين تخفيف المناهج وغموض التقييم وأزمة جاهزية المدارس



الثلاثاء 21 يوليو 2026 09:20 م

كشفت وزارة التربية والتعليم والفني انتهاء إعداد منهج الصف الأول الثانوي بنظام البكالوريا الجديد في المدارس المصرية، بإجمالي 24 درسًا خلال العام، تمهيدًا للمراجعة النهائية والاعتماد قبل بدء الدراسة المقبلة.

ويأتي الإعلان وسط قلق متصاعد بين أولياء الأمور والطلاب بسبب غياب التفاصيل الكاملة عن المسارات وآليات التقييم، بما يضع ملايين الأسر أمام تجربة تعليمية مصيرية تُدار بقرارات فوقية ومعلومات مجتزأة وضمانات غير واضحة.

مناهج أقل وقلق أكبر

وبحسب مصادر مطلعة، انتهت لجان تطوير المناهج من إعداد المحتوى العلمي المخصص للصف الأول الثانوي، بينما تواصل مراجعة الوحدات والدروس للتأكد من دقتها العلمية واللغوية ومدى توافقها مع نواتج التعلم المستهدفة.

وفي المقابل، لم تنشر الوزارة حتى الآن النسخة النهائية من المناهج أو الأدلة التنفيذية، وهو ما يترك المعلمين والطلاب في دائرة التخمين، ويمنع الاستعداد الحقيقي للنظام يفترض أن يبدأ تطبيقه خلال فترة قصيرة.

وعلى مستوى الهيكل، يقسم المنهج العام الدراسي إلى فصلين، بحيث يدرس الطالب خلال كل فصل ثلاث وحدات رئيسية، تضم كل وحدة أربعة دروس فقط، ليصل مجموع ما يتلقاه إلى 12 درسًا في الفصل.

وبذلك يدرس الطالب 24 درسًا على مدار العام، موزعة بالتساوي بين الفصلين، في تحول واضح عن المناهج الحالية التي تعتمد على كثافة أكبر من الموضوعات وتدفع المعلمين إلى الإسراع في إنهاء المقررات.

ومن الناحية النظرية، يستهدف هذا التقسيم منح الطلاب وقتًا أطول للفهم والتحليل والمناقشة، بدلًا من الحفظ السريع، مع توفير مساحة للأنشطة والتطبيقات العملية وحل المشكلات داخل الفصول بصورة أكثر انتظامًا وعمقًا.

غير أن تقليل عدد الدروس لا يكفي وحده لإصلاح التعليم، لأن جودة التعلم ترتبط أيضًا بكثافة الفصول، وتدريب المعلمين، وتوافر المعامل، وعدالة التقييم، واستقرار القرارات الرسمية قبل بدء العام الدراسي.

كما أن نجاح النظام يتطلب جدولًا زمنيًا معلنًا يوضح مراحل التطبيق، والمواد الأساسية والاختيارية، وضوابط الانتقال بين المسارات، وطريقة احتساب الدرجات، وهي تفاصيل لا تزال محجوبة عن الطلاب وأسرهم حتى الآن.

ولذلك تتعامل الوزارة مع مستقبل الطلاب بمنطق التجربة المؤجلة، إذ تدفع النظام إلى المدارس قبل استكمال الحوار المجتمعي، وتكرر نمطًا حكوميًا اعتاد إطلاق القرارات أولًا ثم البحث عن حلول للآزمات الناتجة عنها.

تقييم غامض وضغوط متزايدة

ومن ثم، يظل الحديث عن تخفيف المناهج ناقصًا دون إعلان شكل الامتحانات، لأن اختبارًا تقليديًا قادر على تحويل 24 درسًا فقط إلى عبء ثقيل إذا اعتمد على أسئلة معقدة ومعايير تصحيح متغيرة.

إضافة إلى ذلك، يحتاج المعلمون إلى أدلة تفصيلية تشرح أهداف كل وحدة، وطرق التدريس، والأنشطة المطلوبة، وأساليب قياس الفهم، حتى لا يتحول النظام الجديد إلى اجتهادات فردية تختلف بين مدرسة وأخرى

وبالتوازي، تواجه الخطة أزمة نقص المعلمين داخل المدارس الحكومية، لأن التعلم القائم على الحوار والبحث يحتاج وقتًا وجهدًا لا يتوافران في فصول مكتظة أو مدارس تعتمد على مدرسين بالحصّة لسد العجز

وعلاوة على ذلك، قد يفتح غموض التقييم بابًا أوسع للدروس الخصوصية، إذ ستسعى الأسر إلى شراء أي تفسير للنظام الجديد، بينما تتحول حالة الارتباك الرسمية إلى سوق إضافية يتحمل الفقراء تكلفتها

وفي هذا السياق، يخشى أولياء الأمور أن يصبح النظام أداة جديدة للتمييز الاجتماعي، فتمكن الأسر القادرة من توفير التدريب والكتب والمراجعات، بينما يواجه الطلاب الأقل دخلًا تجربة معقدة بإمكانات مدرسية محدودة

وبناءً على ذلك، يصبح نشر المناهج قبل الدراسة بوقت كاف ضرورة أساسية، حتى يستطيع الطلاب والمعلمون فهم المحتوى والتدرب عليه، بدلًا من استقبال القرارات على دفعات متأخرة تربك العملية التعليمية منذ بدايتها

ومن جهة أخرى، تتحدث الوزارة عن أنشطة تعليمية وتطبيقات عملية، لكن هذا الخطاب يصطدم بواقع مدارس تفتقر إلى الإنترنت والمعامل والمساحات المناسبة، ما يجعل التنفيذ الحقيقي مختلفًا عن التصورات المكتوبة داخل المكاتب

وفي الواقع، تعمل مدارس كثيرة بنظام الفترات المتعددة وتعاني كثافة مرتفعة، وهو ما يقلص زمن الحصّة ويجعل تنفيذ المناقشات والأنشطة والبحوث مهمة صعبة، مهما بدا المنهج الجديد أقل من حيث عدد الدروس

ولهذا السبب، يجب أن تكشف الوزارة موازنة تطبيق النظام، وخطط تدريب المعلمين، وتجهيز المدارس، وآليات المتابعة والمحاسبة، بدلًا من الاكتفاء بوعود عامة عن التطوير لا يمكن قياسها أو التحقق منها

مدارس غير مستعدة

وعند مراجعة تجارب التطوير السابقة، يتضح أن الأزمة لم تكن دائمًا في صياغة المناهج، بل في ضعف التنفيذ وتغير القرارات وتضارب التعليمات، وهي عوامل أفقدت الأسر الثقة في الوعود الرسمية المتكررة

وبصفة خاصة، يحتاج طلاب الصف الأول الثانوي إلى مرحلة انتقالية واضحة، لأنهم سيكونون أول دفعة تخضع للنظام الجديد، وأي ارتباك في اللوائح أو الامتحانات قد يؤثر مباشرة في مستقبلهم التعليمي

وفوق ذلك، ينبغي نشر نماذج امتحانية رسمية مبكرًا، حتى يعرف الطلاب طبيعة الأسئلة ومستوياتها، ويتمكن المعلمون من ضبط الشرح والتدريب وفق قواعد ثابتة، لا وفق تصريحات متغيرة أو تسريبات غير موثقة

وعلى صعيد العدالة، يجب ضمان توحيد فرص الوصول إلى المحتوى والأنشطة بين المدارس الحكومية والخاصة، وبين المدن والقرى، لأن أي تفاوت في الموارد سيحول النظام إلى مسار جديد لتعميق الفوارق

أما من زاوية الشفافية، فإن الاعتماد على تصريحات منسوبة إلى مصادر مطلعة لا يناسب قرارًا يمس ملايين الأسر، وكان الأولى نشر وثيقة رسمية تشرح الفلسفة والمراحل والتقييم والحقوق والالتزامات بوضوح

وفي ضوء ذلك، يبقى القلق الشعبي مبررًا ما دامت التفاصيل الأساسية غائبة، خصوصًا أن العام الدراسي يقترب بينما لم تصل المدارس إلى صورة نهائية للكتب أو التدريب أو نظم الامتحانات

وبعد اكتمال المراجعة، تنتظر الأسر إعلانًا رسميًا شاملاً يحدد محتوى المناهج، وآليات التقييم، ومسارات الدراسة، وضمانات التنفيذ، بدلًا من استمرار سياسة المعلومات المتقطعة التي تدفع المجتمع إلى التخمين والقلق المستمر

وفي النهاية، قد يمثل تقليل المحتوى إلى 24 درسًا خطوة إيجابية إذا ارتبط بإصلاح شامل، لكنه سيظل مجرد إعادة توزيع للمنهج ما لم تتغير المدرسة ويتدرب المعلم وتُعلن قواعد التقييم بوضوح